"التكتلات التجارية الاقليمية في النظام الاقتصادى العالمى "*

عرض: عزت زيان**

يتكون الكتاب من أحد عشر فصلاً، شاملة المقدمة والخاتمة والتوصيات. ويحتوى أيضا على أربعة ملاحق ، وذلك على النحو التالى :

١- مقدمة ترتيبات التجارة الاقليمية .

٢- مقاييس بسيطة للتركز الاقليمى فى التجارة .

٣- أهمية الموقع الجغرافى فى التجارة .

٤- نموذج الجاذبية فى التجارة ثنائية الأطراف.

٥- تقرير آثار التكتلات التجارية .

٦- توسيع التحليل التجريبى .

٧- نموذج للتجارة فى البدائل غير الكاملة مع اعتبار تكاليف النقل داخل القارات .

٨- التكتلات التجارية الطبيعية وغير الطبيعية.

٩- هل دخلت التكتلات الاقليمية المجال غير الطبيعى .

١٠- مسح اقتصادى سياسى لأثر الاقليمية على التحرر العالمى.

١١- الخاتمة والتوصيات.

---

* Frankel, Jeffrey A.(1997), " Regional Trading Blocs in the World Economic System " . Washington : Institute for International Economics . 364P.

** د.عزت زيان: خبير بمركز التخطيط الاقليمى- معهد التخطيط القومى،

أصبحت العلاقة بين الاقليمية والعالمية واحدة من الموضوعات الهامة فى السياسة التجارية المعاصرة. ويعتقد بعض المراقبين أن انتشار الترتيبات الاقليمية فى السنوات الأخيرة يهدد، بل ويدمر، النظام متعدد الأطراف الذى ظهر خلال الخمسين سنة الماضية. ويرى آخرون أن التحرر الاقليمى يقدم حافزاً ايجابياً ضرورياً للتحرر العالمى خلال الحقبة الحالية .

ويتناول هذا الكتاب قضية تجريبية جوهرية تتمثل فى التساؤل التالى : هل تمثل مجموعات الدول التى تسعى إلى التكامل الاقليمى شركاء تجاريين طبيعين؟ إننا نسمع من آن لآخر عن أنباء اتفاق بين مجموعة من الدول، أو بين مجموعة وأخرى ، على تقوية علاقاتها الاقتصادية، خاصة عن طريق ازالة حواجز التجارة والاستثمار فيما بينها. وهذه ليست أول مرة فى التاريخ لظهور النزعة الاقليمية ، فهناك محاولات كثيرة فى الستينات لاجراء ترتيبات للتجارة الاقليمية، ولكن معظمها باء بالفشل، وليس هناك فائدة كبيرة من محاولة تحديد الترتيبات الأولى للتجارة الاقليمية فى التاريخ. فطالما كانت هناك دول قومية ذات سياسات تجارية، كان هناك نوع من التمييز لصالح بعض الجيران وضد البعض الآخر. وقد لعبت ترتيبات التجارة الاقليمية أدوارا هامة فى التاريخ السياسى فى بعض العصور . وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الجمركى الالمانى الذى تكون بين ١٨ ولاية صغيرة فى سنة ١٨٣٤ كان بمثابة خطوة على الطريق نحو تكوين الدولة الالمانية لاحقا فى القرن الماضى. وهذه السابقة لاتغيب عن اذهان الاوروبيين المعاصرين الذين يرغبون فى تحويل الاتحاد الاوروبى إلى دولة قومية واحدة.

ويحاول الكاتب الاجابة على ثلاثة اسئلة كبرى تتعلق بالاقليمية المعاصرة وهى:

أولا: مامدى تأثير هذه الترتيبات على أنماط تدفق التجارة الفعلية؟ وثانيا: هل التحرر داخل التكتل أمر جيد أم سئ، وذلك فى ضوء اتجاه نظرية الاتحاد الجمركى التقليدية التى تعتبر مستوى حواجز التجارة بين التكتلات من المعطيات ؟ وثانيا : بعد الأخذ فى الاعتبار الآثار المحتملة للتحرر الاقليمى على التحرر العالمى. نتساءل ثانية هل هذا الاتجاه جيد أم سئ؟

وهناك اهتمام كبير بالجغرافيا فى هذا الكتاب . حيث يهتم بربط ترتيبات التجارة الاقليمية بين مجموعة من الدول تقع فى منطقة جغرافية مشتركة ، وليس الربط بين أية مجموعة من الدول ، كما هو شائع فى التحليلات التقليدية.

ويوضح الفصل الخامس ان خصائص الاتجاه والحجم النسبى لآثار التكتل فى مختلف مناطق العالم تختلف عما يمكن ان نستنتجه من النظر إلى الاحصاءات البسيطة للأنصبة التجارية داخل المناطق. وحتى بعد اعتبار المحددات الطبيعية للتجارة بين بلدين مثل الحجم والمسافة ثابتة، يتضح تركز التجارة داخل المناطق فى أجزاء مختلفة من العالم.

وعندما ننظر إلى ترتيبات التجارة التفضيلية الصريحة نجد أن أقوى الآثار يحققها تكتل الآسيان وتكتل استراليا - نيوزيلاندا، حيث يبدو أن كلا منهما يساعد على نمو التجارة بين أعضائه بحوالى خمسة أضعاف أو أكثر. ويتضح أيضاً أن هناك تأثيرا قويا لتكتلى Mercosur و Andean Pact فى التسعينات، حيث حقق كل منهما تأثيراً على التجارة فى سنة ١٩٩٢ قدره مرتان ونصف تقريباً . وأصبح أثر المجموعة الاوروبية معنوياً احصائيا بداية من سنة ١٩٨٥. حيث تشير التقديرات إلى أن تأثيرها على التجارة البينية وصل إلى حوالى ٦٥٪ ، ومع توسع العضوية فى سنتى ١٩٧٣ و ١٩٨٣، حدثت زيادة فى التجارة البينية فى كل مرة بمقدار نصف تلك النسبة تقريباً . ولكن لاتوجد بيانات كافية للحصول على تقديرات معنوية عن آثار ترتيبات التجارة الاقليمية فى أمريكا الشمالية نظراً لحداثة عهدها .

وإذا نظرنا إلى التجمعات الاقليمية الأكبر، وليس ترتيبات التجارة التفضيلية الرسمية، سنجد أيضاً آثارا معنوية احصائياً. حيث كان الأثر فى أوروبا الغربية معنوياً احصائياً طوال الفترة. وأصبح الأثر فى نصف الكرة الغربى معنوياً وكبيراً فى سنة ١٩٩٠. ويبدو الأثر فى آسيا أكثر معنوية وفى نفس الحجم منذ سنة ١٩٦٥. ولكن لايوجد دليل على وجود اتجاه تصاعدى فى آسيا، وذلك عكس الحال فى التجمعات الأوروبية والأمريكية . فعندما نسمح بحساب الدور الخاص لكل من هونج كونج وسنغافورة ، أو لانفتاح منطقة شرق آسيا كلها، ينخفض حجم أثر الكتلة الآسيوية.

ولايتوقع أن نكون قادرين دائماً على أن نعرف من البيانات المتاحة ما إذا كانت آثار التركز الحقيقية ناتجة عن ترتيبات التجارة الاقليمية الرسمية أو من المجموعات الجغرافية الأوسع ، وذلك فى ظل التداخل فى عضوية كل منهما . وقد يفضل بعض القراء الاختيار على أسس مسبقة . ولكننا فى حالة اوروبا نجد أن الأثر الحقيقى ينتج عن الترتيب التجارى الرائد فى القارة ، أى الاتحاد الاوروبى، بينما يبدو فى حالة آسيا أن هذا الأثر ناتج عن المجموعات غير الرسمية الأوسع (شرق آسيا ، و APEC) وليس من تكتل الآسيان :

ولايمكن أن ندعى أن هذه النتائج نهائية. إذ يجب أن نرى كيف ستكون النتائج النهائية بعد مزيد من التحليل .

يؤكد الفصل السادس أن ترتيبات التجارة الاقليمية المعنوية احصائيا موجودة فى عدد من الأماكن ، وذلك على مستوى الترتيبات الرسمية وعلى المستوى الأوسع للتجمعات غير الرسمية التى تغطى القارات . فعلى مستوى القارات ، نجد أن الاتحاد الاوروبى ، وتكتل الأمريكتين ، وشرق آسيا ، وتكتل المحيط الهادى، تمثل ترتيبات تجارية تفضيلية فعالة . ومن أهم ماتوصل إليه هذا الفصل تحديد الآثار التجارية للعلاقات السياسية التاريخية . وأظهر كذلك عدم وجود آثار منتظمة لتوافر العناصر .

ويستنتج الفصل التاسع أن وجود قدر من التفضيلات المبنية على أسس قارية طبيعية ، مثل منطقة التجارة الحرة للامريكتين ، أو توسيع الاتحاد الاوروبى ليشمل دول وسط اوروبا ، يعتبر شيئا حسنا ، ولكن تكوين مناطق تجارة حرة يصل فيها التفضيل إلى ١٠٠٪ سيمثل درجة عالية من اقليمية التجارة العالمية. وينطبق هذا بصفة خاصة إذا كانت مناطق التجارة الحرة المتوقعة تتكون من قارات بأكملها. وهذا يعنى أن النظام التجارى العالمى يواجه حالياً خطر الدخول فى مرحلة الاقليمية المفرطة .

وهكذا يبدو أن المسار الأمثل للتحرير يتمثل فى تخفيض الحواجز داخل الاقاليم بنسب تتراوح مابين ١٠-٥٠٪ فقط. أى أن المسار الأمثل يركز على توسيع نطاق ترتيبات التجارة التفضيلية من الاتفاق بين دولتين، إلى الاتفاقات التى تغطى أجزاء من القارة ، ثم على مستوى القارة، وأخيرا على مستوى العالم بأسره ، وذلك " قبل " التحرير الكامل داخل أية وحدة . ويؤدى هذا المسار إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية عند كل خطوة عليه .

ويعتبر الأمل فى تحول ترتيبات التجارة الاقليمية إلى التجارة الحرة العالمية شيئاً تقليدياً فى تحليل الاقتصاديين لمناطق التجارة الحرة. وحتى يصبح توسع ترتيبات التجارة الاقليمية مفيداً فى كل مرحلة، يجب أن تكون هذه الترتيبات مقيدة بطريقة ما. ونحن نقترح قيداً يتمثل فى أن يكون هامش التفضيلات جزئياً وليس كاملاً. ويتمثل القيد التقليدى فى قيام منطقة التجارة الحرة بتعويض غير الاعضاء بتخفيض الحواجز بعض الشىء، من أجل تقليل تحول التجارة ، حيث يتمثل المنطق هنا، فى

ظل هذا القيد ، فى أن غير الاعضاء لن يعانوا من انتقال معاكس فى شروط التجارة . وهكذا فإن تكوين المنطقة التجارية الحرة لن يضر غير الاعضاء، بينما سيفيد الاعضاء . ولكن درجة التحرر التى يجب على اعضاء المنطقة التجارية الحرة منحها لغير الاعضاء، فى ظل معيار التوازن الجزئى هذا، قد تكون أكبر مما يمكن أن تتقبله أية كتلة من الناحية السياسية .

وإذا تصورنا أننا نقوم بتصميم قواعد جديدة لنظام تجارى عالمى، فإن الأمر سيصبح مسألة توازن عام. ويجب أن نتصور الموقف الذى تتطلع فيه كل المجموعات الاقليمية إلى تكوين منطقة تجارة حرة تخضع لقيود هذا النظام .

وهنا يمكن أن نوضح أن درجة التحرر المطلوبة فى مثل هذه القاعدة أكثر تواضعا وقابلية للتحقيق، بالمقارنة بمعيار عدم تحول التجارة الذى سيكون مطلوباً من مجموعة واحدة تعمل بصورة مستقلة. وينطبق هذا تماماً إذا كانت التفضيلات الداخلية جزئية ، كما فى نموذجنا ، وليست كاملة ، كما فى التحليل التقليدى .

ويضيف التوجه الاقليمى بعداً مثيراً إلى السياسة التجارية الخاصة بطرف واحد ، مقابل السياسة التجارية متعددة الأطراف . حيث تقع الدول فى أماكن معينة على سطح الأرض، وتعكس السياسات التجارية هذا الموقع . وهنا تظهر التساؤلات عن حكمة تكوين مناطق تجارية حرة فى اوروبا والأمريكتين وشرق آسيا ، وعن آفاق توسع هذه المناطق لتصل إلى تكتلات تغطى القارة بأكملها ، وعن العلاقة بين الاقليمية والتحرر متعدد الأطراف.

إن مناطق التجارة الحرة تؤدى فعلا إلى تركز التجارة اقليمياً . فبينما كان العديد من الاتفاقيات الاقليمية فى الماضى مجرد شكل ليس له تأثير، حقق الجيل الجديد من مناطق التجارة الحرة آثارا حقيقية .

وهناك تأييد قوى لصالح ترتيبات التجارة الاقليمية . ولكن هذا التأييد لاينبع بالضرورة من آثار الرفاهية الاقتصادية الساكنة الناتجة عن تخفيض الحواجز داخل كل مجموعة ، مع عدم تغيير هذه الحواجز بالنسبة لغير الاعضاء . إذ يجب أن نأخذ فى الحسبان الآثار الديناميكية التى تحدثها السياسات التى تتبع داخل التكتلات على السياسات التى تتبع بين المناطق . فإذا ظل مستوى الحواجز التجارية أمام الآخرين بدون تغيير، يحتمل أن تصبح الآثار الضارة الناتجة عن تحول التجارة

أكبر من الآثار المفيدة الناتجة عن خلق التجارة. أى أن درجة الاقليمية التى تتطلبها مناطق التجارة الحرة يمكن أن تضع العالم فى وضع غير طبيعى، بحيث تصبح التشوهات فى التجارة بين التكتلات كبيرة ، مما يجعل العالم فى وضع أسوأ مما كان عليه فى حالة عدم التمييز .

ويتمثل السؤال المباشر الذى يواجه صانعى السياسات الامريكية فيما إذا كان يجب تكوين منطقة تجارة حرة بين مجموعة محددة من الشركاء التجاريين . إذ أن مثل هذا العمل يمكن أن يكون فى صالح الولايات المتحدة إذا أخذت سياسات مجموعات الدول الأخرى كمعطاه . فإذا كانت سياسات الدول الأخرى ثابتة فعلاً، فإن الأثر المفيد الذى يتحقق لمجموعة الدول التى تدخل فى ترتيبات تجارية تفضيلية يتمثل فى انتقال شروط التجارة لصالحها فى مواجهة الآخرين . ويكون هذا الانتقال كبيراً إذا كانت الدول المعنية كبيرة . وهذه النتيجة تناسب قرار الولايات المتحدة بتكوين أو توسيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

ولكن الدول الكبيرة لاتأخذ النظام العالمى كمعطاه، لأن أنشطتها ستؤثر على أنشطة الدول الأخرى التى قد يكون رد فعلها عينياً إما فى صورة التقليد أو الانتقام. وهنا لابد من تحمل مسئولية تطور النظام ، بدلاً من السير فى طريق تكوين مناطق التجارة الحرة كردود أفعال انتقامية ، مما قد يؤدى إلى وضع توازنى يخسر فيه جميع الأطراف بالمقارنة بالوضع السابق على ذلك .

ولابد من دراسة الاقتصاد السياسى للتفاعلات التى تتم بين عملية التكتل الاقليمى والعمليات التى تحدد السياسات التجارية بين التكتلات . إذ أننا لايمكن أن نأخذ مستوى الحواجز القائمة ضد غير الاعضاء كمعطاه . فقد ظهر أن هذا يؤدى إلى نتائج مواتية وأخرى غير مواتية . إذ أن ترتيبات التجارة الاقليمية يمكن أن تؤدى إلى تكتلات معوقة تقوض المساندة السياسية لإزالة الحواجز التجارية ، ويمكن أن تؤدى إلى تكتلات بناءة تساعد على حشد التأييد السياسى للتحرر العالمى .

وهنا يجب على صانعى السياسات محاولة تعظيم احتمال مساعدة الترتيبات الاقليمية على تحقيق التحرر العالمى . وهنا يصبح التساؤل الهام : ماهى أفضل القواعد التى يجب أن تحكم ترتيبات التجارة الاقليمية ؟ إذ أن الاقليمية حقيقة واقعة ، ولكن كيف يمكن توجيهها لتحقيق نتائج ايجابية وتلافى النتائج السلبية المحتملة؟

التوصيات

تسهيل التجارة من خلال تنسيق الاجراءات الجمركية وتحرير قطاع النقل :

حيث يجب على مجموعات الشركاء التجاريين أن تقلل تكاليف الشحن بين اعضائها ، ويعتبر قطاع النقل البحرى مرشحاً أساسياً للتحرير إذ أنه من الصناعات التى حظيت بحماية قوية لفترة طويلة . ويجب على أعضاء منظمة التجارة العالمية الالتزام بإلغاء الاجراءات الحمائية فى قطاع النقل البحرى الدولى. ويشمل هذا ممارسة حجز نصيب من الشحن للشركات القومية. ويجب أيضاً تحرير خدمات الموانئ. وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة النقل الجوى ، حيث يجب أن تنتشر اتفاقيات " الأجواء المفتوحة ". ويجب أيضاً تحرير قطاع النقل بالسيارات بين الدول. ولايقتصر الأمر على قطاع النقل ، بل يجب أن يشمل التحرير قطاع الاتصالات أيضاً .

فرض القواعد الموجودة فى منظمة التجارة العالمية :

لم تفرض الجات قواعدها الخاصة بترتيبات التجارة الاقليمية. إذ أن اتفاقيات عديدة استبعدت قطاعات معينة مثل الزراعة ، أو كانت تتطلب فترات انتقالية غير محددة. ولذلك يفترض أن تفرض منظمة التجارة العالمية قواعدها بحرية ووضع حدود زمنية محددة للفترات الانتقالية. ويجب على الدول الاعضاء مساندة المنظمة لتحقيق ذلك.

ولكن بعض الدول الأعضاء تستخدم لغة التجارة الحرة كمبرر لانتهاك القواعد الدولية. وذلك مثل استخدام قواعد المنشأ لحماية صناعات مفضلة. وهنا يجب أن توضع قواعد موحدة لقواعد المنشأ، إذ أننا نحتاج لوضع " قواعد للقواعد " .

وتتمثل إحدى القواعد المنتظرة فى منع منطقة التجارة الحرة من تبنى أنواع مختلفة من قواعد المنشأ للقطاعات المختلفة. وهناك أيضاً انتهاك هام يجب أن تتناوله اتفاقية دولية وهو فرض رسوم ضد الإغراق. وهذا يتطلب وجود آلية لتسوية المنازعات، يمكن أن تقوم بها منظمة التجارة العالمية .

السماح بالتحرر الاقليمى الجزئى :

لقد اتضح أنه طالما كانت هناك حواجز بين التكتلات ، فإن التخفيض الجزئى للحواجز داخل كل تكتل سيؤدى إلى نتيجة أفضل من الإلغاء الكامل لكل الحواجز الداخلية. ويمكن تقديم عدد من

المبررات لهذه النتيجة على النحو التالى . أولاً ، بينما تعتبر المسافة فى حد ذاتها متغيراً خارجياً ، فإن تكلفة القيام بنشاط على بعد مسافة معينة تعتبر متغيراً داخلياً جزئياً. وثانياً، يجب أن يتضح أن اعتبار التحرير الكامل داخل منطقة معينة وضعاً غير أمثل لاينطبق على الشرط المتعلق بتحرير "كل التجارة بين الأقاليم المكونة للتكتل" ، ولكنه ينطبق على " إلغاء" الحواجز . وثالثاً، يمثل هذا القيد، كما يقال غالباً، حاجزاً مفيداً أمام الدخول فى مناطق التجارة الحرة بدون جدية . وعلى سبيل المثال فإن اشتراط التقارب الجغرافى فى منطقة التجارة الحرة يعتبر مثلاً لهذا القيد . ورابعاً، تعامل النماذج النظرية التجارة بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كما لو كانت تحدث بحرية مثل الصفقات الاقتصادية داخل الدولة الواحدة . ولكننا نعرف أن حواجز التجارة عبر الحدود السياسية، حتى فى غياب حواجز التجارة ، أكبر من حواجز التجارة عبر المناطق التجارية الحرة . إذ أن الحدود السياسية لها تأثير سلبى كبير على التجارة ، بغض النظر عن السياسات التجارية المتبعة . وخامساً، هناك حواجز تجارية غير منظورة بدليل أن مناطق التجارة الحرة نادراً ما تلغى كل حواجز التجارة المنظورة فى الواقع . إذ أن التصور النظرى لمجموعة من الدول تقوم بإزالة كل الحواجز الداخلية فيما بينها ليس له نظير فى الواقع العملى .

يجب تخفيض الحواجز ضد غير الاعضاء بما يحول دون خسارة الصادرات :

حيث يرى بعض المراقبين أن الاتحادات الجمركية تمثل خطوات هامة نحو التجارة الحرة العالمية، وأنها تتوسع لصالح كل من الاعضاء وغير الاعضاء فى كل مرحلة . ويتطلب هذا التصور تخفيض التعريفة الجمركية ضد غير الاعضاء فى كل مرة يتوسع فيها الاتحاد الجمركى ، وذلك بطريقة تحول دون انتقال شروط التجارة ضدهم . أى أنه يجب تخفيض التعريفات الخارجية بطريقة لاتعرض غير الاعضاء لخسارة أية صادرات .

وقد تمثل مطالبة كل عضو بتخفيض تعريفه على التجارة فى كل السلع مع غير الاعضاء، إلى أدنى مستوى فيما بين الاعضاء ، حاجزا مرتفعا جدا . ولكن يمكن مطالبة كل عضو بتخفيض تعريفته " المتوسطة " على التجارة مع غير الاعضاء إلى أدنى مستوى فيما بين الاعضاء . ومن ناحية أخرى فإن اقتراح قيام كل دولة عضو بتخفيض تعريفاتها على جميع السلع إلى أدنى مستوى فيما بينها يمثل حاجزا " منخفضا " جدا .

ترك باب العضوية مفتوحا :

هناك طريقة واضحة تعطى عبارة " اقليمية مفتوحة " معناها ، وهى جعل عضوية ترتيبات التجارة الاقليمية مفتوحة لاعضاء جدد من خلال شروط العضوية .

وعندما يعلن التكتل أنه يتوقع حدوث توسع فعلى أو أنه يرحب بانضمام أعضاء جدد، فإن هذا يمثل إشارة تطمئن غير الاعضاء الذين قد يشعرون بالتهديد من هذا التكتل. وهكذا يختلف الوضع عما كان عليه قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية ، حين كان توسع التكتل يعتبر مصدراً للتهديد بصورة تلقائية .

ولكن هل ترغب التكتلات فى التوسع فى الواقع ؟ فهناك سبب للخوف من أن الحافز الاقتصادى لتوسيع عضوية التكتل سيختفى قبل أن يتوسع ليشمل العالم كله . إذ أن منافع شروط التجارة التى تتحقق فى المراحل الأولى تتناقص مع تزايد عدد الاعضاء . وهناك مفاضلة دائماً بين تعميق اتفاقية قائمة وتوسيع العضوية . فعندما تصبح الدول المنضمة حديثاً مختلفة كثيراً عن الدول المكونة للتكتل، قد تفرض هذه المفاضلة اغلاق أبواب العضوية .

وعندما يتكون النظام من تكتل واحد كبير أو أكثر، فإن الضرر يصبح كبيراً بالنسبة لأية دولة تظل خارج هذه التكتلات. وهناك حل يمكن أن يكون مناسبا لهذه المشكلة . وهو أن تنص اتفاقيات المناطق الحرة على السماح بانضمام أية دولة ترغب فى ذلك، إلا أنه يصعب فرض مطلب العضوية المفتوحة رسمياً . إذ أن الاعضاء الحاليين يمكن أن يجعلوا عملية الانضمام صعبة جداً .

جعل مناطق التجارة الحرة متوافقة فى النهاية :

كان التركيز ينصب على حواجز التجارة مثل التعريفات الجمركية التى يمكن ترتيبها على مقياس التحرر أو الحماية . وكان اندماج مجموعتين من ترتيبات التجارة الحرة أو مناطق التجارة الحرة يتمثل ببساطة فى تخفيض أو إلغاء الحواجز التجارية فيما بينهما، بنفس الطريقة التى اتبعتها كل واحدة منها داخلياً .

ولكن الترتيبات الإقليمية الحالية تتناول قضايا ذات طبيعة مختلفة ، مثل البيئة ، الاستثمار المباشر ، حماية حقوق الملكية الفكرية ، سياسة المنافسة ، وآليات تسوية المنازعات . وفى العديد من هذه المجالات يتمثل التكامل بين الدول فى الاتفاق على معيار مشترك . وذلك مثل

الاتفاق على قيادة السيارات على الجانب الأيمن أو على الجانب الأيسر ، ولايهم المعيار طالما أن الجميع يتوافقون معه بانسجام . وتشمل أمثلة مجال حماية حقوق الملكية الفكرية الاتفاق على ما إذا كانت براءات الاختراع تمنح لمن يخترع أولا أم لمن يسجل أولاً، وكذلك الاتفاق على فترة زمنية محددة لحماية البراءة . وينطبق نفس الوضع على المعايير البيئية والصحية .

وإذا كان هناك تكتلان من الدول يتفق كل منهما على معايير مختلفة عن الآخر، فإن هذا يجعل اندماج هذين التكتلين فى المستقبل أمرا صعبا . وهنا تتمثل إحدى خصائص الاقليمية المفتوحة فى أنها تجعل التكتلات تهتم بمراعاة مايفعله الآخرون عند وضع معاييرها. وهنا تظهر فكرة جيدة تتمثل فى مراجعة المجموعات الاقليمية الكبيرة كل سنتين من خلال " آلية مراجعة السياسة التجارية " بمنظمة التجارة العالمية، بالاضافة إلى ترتيبات التجارة الرسمية الأصغر .

قيادة العمل فى الجولات متعددة الأطراف المقبلة :

من المعروف أن المفاوضات تكون أكثر سهولة عندما تتم بين وحدات كبيرة، بالمقارنة بالمفاوضات التى تتم بين عدد كبير من الدول. وتتطلب بداية جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف من يقوم بعمليات الاقتراحات والتنظيم. وغالبا ما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور . ولكنها تبدو رافضة أو غير قادرة على ذلك فى الآونة الأخيرة .

وتشير الاحصاءات إلى أن الولايات المتحدة تمثل الآن مايقرب من ربع الناتج العالمى الإجمالى. وبالتالى فإنها يمكن أن تتوقع الحصول على مايقرب من ربع المكاسب المتوقعة فى الأجل الطويل من السلع العامة ، مثل الحفاظ على نظام تجارى مفتوح . ولكن يبدو أن ذلك لم يعد أكبر من وجهة النظر الأمريكية من الحافز قصير الأجل لحماية صناعاتها .

ويعتبر الاتحاد الاوروبى أكبر من الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية ، وكذلك الأمر بالنسبة " لمنطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية " ككل. وقد نجد فى المستقبل أنه ليست هناك دولة واحدة ستهتم بقيادة المفاوضات متعددة الأطراف. ويمكن أن تقع مسئولية هذه المهمة على عاتق مجموعة كبيرة مثل الاتحاد الأوروبى .

ولم يأت اليوم الذى يستطيع فيه الاتحاد الأوروبى أن يعمل بفعالية كوحدة سياسية واحدة، ولكن هذا اليوم قد يأتى قريبا . وهذا لايعنى أن تكون وجهات نظر كل الدول متطابقة . إذ أن

هناك قدرا كبيرا من الاختلاف على السياسة التجارية داخل الولايات المتحدة ذاتها ، وذلك لدرجة أن الكونجرس يرفض ترتيبات التجارة الدولية التى تقترحها الحكومة الأمريكية وتنجح فى مفاوضاتها التى تستغرق طويلا. وكما أن هذا الاختلاف الداخلى لايمنع مسئولى التجارة الامريكيين من التفاوض مع الدول ، فإن هذا المبدأ يمكن أن ينطبق على مستوى التكتل .

التكتل الأمريكى ليس فى منافسة جغرافية سياسية مع تكتل الين أو تكتل الاتحاد الأوروبى :

كان الكتاب يهتم بمسألة ما إذا كانت اقليمية التجارة تؤدى إلى زيادة أم نقص الرفاهية الاقتصادية. وحتى عند دراسة الجوانب السياسية للاقليمية ، كان ذلك لمعرفة ما إذا كانت الاقليمية متوافقة سياسياً مع التحرر العام أم لا ، وكيف يجب أن تكتب القواعد التى تحكم الترتيبات الاقليمية، بحيث تؤدى العملية السياسية إلى تحقيق التحرر العام . وكان المعيار النهائى يتمثل فى الرفاهية الاقتصادية .

وكانت الدوافع السياسية تسيطر على نشأة الترتيبات التجارية الاقليمية. حيث كان الدافع الرئيسى لتأسيس المجموعة الاقتصادية الاوروبية يتمثل فى ربط المانيا بفرنسا بحيث لاتنشب بينهما حروب أخرى مثل الحروب الثلاثة التى نشبت بينهما من قبل. وكان الدافع وراء توسع المجموعة لتشمل اليونان واسبانيا والبرتغال يتمثل فى مساندة التحول من الديكتاتورية إلى الديموقراطية الذى كانت تمر به هذه الدول فى السبعينات . وكذلك يتمثل الدافع وراء خطط انضمام دول وسط اوروبا إلى الاتحاد الاوروبى فى مساندة انتقالها من الشيوعية .

وفى مناطق أخرى من العالم كانت ترتيبات التجارة الاقليمية تتحدد باعتبارات سياسية قوية مثل الاعتبارات الاقتصادية . إذ أن قرار الولايات المتحدة بتكوين NAFTA كان بسبب الرغبة فى مساندة الاصلاحات الاقتصادية فى المكسيك بالإضافة إلى دعم الديموقراطية والاستقرار فى جارتها الجنوبية . ويرجع رفض بعض دول شرق آسيا للانضمام إلى أى تكتل يمكن أن تسيطر عليه اليابان إلى مشاعر العداء التاريخية ، وليس الخوف من الهيمنة الاقتصادية .